

العلاقة بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي في الشركات السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

The relationship between auditing the output system and evaluating financial performance in Sudanese companies listed on the Khartoum Stock Exchange

عبدالله، ليلي بشير¹، علي، محمد علي²

Abdullah, Laila Bashir¹, Babaker, Al-Zain Abdullah²
bsheerlyla@gmail.com،¹ جامعة النيلين (السودان)

² جامعة النيلين (السودان)

تاريخ الاستلام: 2026/01/27 تاريخ القبول: 2026/02/01 تاريخ النشر: 2026/3/21

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي في الشركات السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (قطاع المصارف)، وذلك لمعالجة فجوة تطبيقية في اعتماد المقاييس المالية المتقدمة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات عبر استبانة إلكترونية من عينة عشوائية بلغت (110) مفردة من العاملين في ثلاثة مصارف مدرجة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي، حيث أظهرت النتائج أن مراجعة المخرجات الفعالة، ولا سيما قدرتها على تعزيز كفاءة العمليات، تؤدي إلى تحسن ملحوظ في الكفاءة المالية. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة إدارات الشركات بإدماج مراجعة المخرجات في أنظمة الحوكمة، وطالبت الهيئة الرقابية بتطوير دليل إرشادي معياري وتعديل متطلبات الإفصاح.

كلمات مفتاحية: مراجعة المخرجات، تقويم الأداء المالي، سوق الخرطوم للأوراق المالية، المصارف السودانية

تصنيفات JEL: M42, G21, M41

Abstract:

The study aimed to analyse the relationship between output system audit and financial performance evaluation in Sudanese companies listed on the Khartoum Stock Exchange (banking sector), in order to address an implementation gap in the adoption of advanced financial measures. The study adopted a descriptive analytical approach, and data were collected via an electronic questionnaire from a random sample of 110 employees working in three listed banks. The results showed a strong positive and statistically significant relationship between output system audit and financial performance evaluation, indicating that effective output audit, particularly its ability to enhance operational efficiency, leads to a significant improvement in financial efficiency. In light of the results, the study recommended that company management incorporate output audit into governance systems and called on the regulatory authority to develop a standardised guideline and amend disclosure requirements.

Keywords: Output audit, financial performance evaluation, Khartoum Stock Exchange, Sudanese banks.

JEL Classification Codes: M42, G21, M41

¹ المؤلف المرسل: عبدالله، ليلي بشير، الإيميل: bsheerlyla@gmail.com
e.mail : bsheerlyla@gmail.com
Abdullah, Laila Bashir,

مقدمة:

تعتبر مراجعة منظومة المخرجات امتداداً تطورياً طبيعياً لمفهوم المراجعة الداخلية الذي شهد تحولاً استراتيجياً خلال العقود الأخيرة، حيث انتقل من التركيز التقليدي على الامتثال والرقابة المالية إلى تبني دور استباقي يركز على تقييم كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية. فقد تطور هذا المفهوم مع ظهور أطر العمل الحديثة مثل بطاقة الأداء المتوازن (Kaplan & Norton, 1996) ونماذج التقييم المنطقي (W.K. Kellogg Foundation, 2004)، والتي أبرزت أهمية قياس ومراجعة المخرجات التشغيلية كحلقة وصل حاسمة بين أنشطة المنظمة ونتائجها الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، تُعرّف مراجعة منظومة المخرجات على أنها العملية المنهجية لتقييم جودة وملاءمة المنتجات والخدمات النهائية للعمليات، وضمان توافقها مع الأهداف المخططة، وتحديد الانحرافات بهدف التحسين المستمر.

تشير عملية تقويم الأداء المالي إلى ذلك التطور التاريخي المتسارع في أدوات القياس المالي الذي شهدته المنظمات الحديثة، حيث تجاوزت المقاييس التقليدية المحاسبية إلى اعتماد منظومات متكاملة تدمج بين المؤشرات المالية التقليدية ومقاييس خلق القيمة المتقدمة. وقد تبلور هذا التطور مع صعود مفاهيم مثل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والتدفقات النقدية المخصومة (DCF) في تسعينيات القرن الماضي، والتي ساهمت في تحويل التركيز من مجرد قياس الربحية إلى تقييم الأداء المالي الشامل الذي يراعي تكلفة رأس المال والقيمة الحقيقية المضافة للمساهمين. ويُقصد بتقويم الأداء المالي تلك المنظومة المتكاملة من المؤشرات والأساليب التحليلية التي تهدف إلى قياس وتقييم الأداء الاقتصادي والمالي للمنظمة، والكشف عن نقاط القوة والضعف، وتقديم أساس موضوعي لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة المؤثرة بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي، حيث تشير الأدبيات إلى أن فعالية المراجعة التشغيلية للمخرجات تُشكل المدخل الأساسي لجودة البيانات والمعلومات التي تغذي عملية التقويم المالي. ومن هذا المنطلق، تحاول الدراسة تحليل مدى مساهمة تطوير منظومة مراجعة المخرجات في تعزيز دقة وموثوقية تقويم الأداء المالي في الشركات السودانية المدرجة، مما يمكن هذه المؤسسات من تحقيق نقلة نوعية في ممارساتها الرقابية والتحليلية، ويرتقي بقدرتها على اتخاذ قرارات مالية أكثر رشادة تعزز من قدرتها التنافسية في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

1.1 مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود فجوة تطبيقية واضحة في نطاق وكفاءة عملية تقويم الأداء المالي بالشركات السودانية المدرجة، حيث تشير الملاحظات الأولية إلى محدودية اعتماد هذه

المؤسسات على المؤشرات المالية المتقدمة مثل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ونموذج التدفقات النقدية المخصومة (DCF) ، مع تركيز غالب على المقاييس التقليدية التي قد لا تعكس الأداء الحقيقي أو تخفي اختناقات كفاءة تشغيلية جوهرية، مما يطرح تساؤلاً رئيسياً حول مدى تأثير تطوير منظومة مراجعة المخرجات في تجاوز هذه القيود وتعزيز فعالية تقييم الأداء المالي؟ وهذا الاستفسار الرئيسي يتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى تطبيق مراجعة منظومة المخرجات في الشركات السودانية المدرجة؟
- ما درجة تبني مقاييس تقييم الأداء المالي المتقدمة في هذه الشركات؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة منظومة المخرجات وتقييم الأداء المالي؟

2.1 أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية:** تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بحوكمة الأداء والرقابة الاستراتيجية في بيئة الأسواق الناشئة، وذلك من خلال تطوير نموذج تكاملي يربط بين الممارسات التشغيلية الرقابية (مراجعة المخرجات) والنتائج المالية التحليلية، حيث تقدم إطاراً نظرياً يمكن تعميمه على سياقات اقتصادية مماثلة تعاني من تحديات مماثلة في جودة المعلومات المالية والرقابية.
- **الأهمية العملية:** تقدم الدراسة قيمة تطبيقية مباشرة للإدارة العليا وواضعي السياسات في الشركات المدرجة وهيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية، من خلال تحديد نقاط الربط العملية بين تحسين الأنظمة التشغيلية وترقية جودة التقارير المالية، مما يمكن هذه الجهات من تصميم برامج تطويرية مستهدفة تعزز الشفافية والموثوقية المالية، وتدعم ثقة المستثمرين في السوق المالي السوداني.

3.1 أهداف الدراسة

- تقييم واقع ممارسات مراجعة منظومة المخرجات في الشركات السودانية المدرجة.
- تحليل درجة اعتماد مقاييس تقييم الأداء المالي المتقدمة في عينة الدراسة.
- اختبار أثر مراجعة منظومة المخرجات على كفاءة تقييم الأداء المالي.

4.1 فرضية الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة منظومة المخرجات وتقييم الأداء المالي.

5.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها في وصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات. حيث تم جمع البيانات الأولية عبر استبانة إلكترونية صممت بمقياس ليكرت الخماسي ووزعت على عينة من العاملين في الشركات المدرجة.

وجرى تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، مع تطبيق أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسطات، الانحراف المعياري) والاستدلالي (تحليل الانحدار الخطي) واختبار الفرضيات.

6.1 حدود الدراسة

- حدود زمنية: اقتصرَت الدراسة على البيانات المتاحة خلال الفترة الزمنية لإجراء البحث (2024-2025).
- حدود مكانية: انحصرت تطبيق الدراسة على الشركات السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية فقط.
- حدود بشرية: اشتملت عينة الدراسة على المختصين العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والرقابية في الشركات المبحوثة.
- حدود موضوعية: ركزت الدراسة على علاقة متغيرين محددين (مراجعة المخرجات والتقويم المالي) دون تغطية كافة المتغيرات المؤثرة في الأداء المالي.

7.1 الدراسات السابقة:

هدفت دراسة بوبعاية (2016) إلى تقييم مدى فاعلية المراجعة الاستراتيجية في تقييم وتقويم أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لتحليل الإطار النظري وتطبيقات المراجعة الاستراتيجية. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الاستراتيجية تمثل أسلوباً فعالاً لتقديم تقييم متكامل للموقف الاستراتيجي للمؤسسة، وأوصت بضرورة الاستعمال الرشيد للموارد واعتماد سياسات تسويقية فعالة وتطوير جودة المنتجات لمواكبة التطورات العلمية وتحقيق متطلبات العملاء.

هدفت دراسة عثمان (2017) إلى تحليل دور المراجعة الاستراتيجية في تقويم الأداء المالي والإستراتيجي لشركات السكر السودانية، انطلاقاً من مشكلة اقتصر هذه الشركات على المراجعة المالية التقليدية وإهمال الجوانب غير المالية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واختبر مجموعة من الفرضيات التي تربط بين تطبيق المراجعة الاستراتيجية وجودة الأداء. توصلت الدراسة إلى نتائج مؤكدة لجميع الفرضيات، مفادها أن المراجعة الاستراتيجية تقدم مقترحات تصحيحية وتعزز تقويم الأداء بمقارنة النتائج بالأهداف، وأن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يدعمان القدرة على التحسين المستمر ويرفعان من القيمة المعنوية للشركة.

هدفت دراسة أحمد (2018) إلى تحليل أثر مخاطر التمويل على الأداء المالي للمصارف السودانية، متسائلاً عن تأثيرها على الربحية والسيولة. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي

وقام باختبار فرضياته عبر تحليل بيانات الاستبانة. توصل البحث إلى أن مخاطر التمويل تؤدي إلى زيادة مخصص الديون المشكوك فيها وتقليل ربحية المصرف، وأكد أن التنوع في المحفظة التمويلية يحد من هذه المخاطر ويرفع من القدرة التمويلية. وأوصى بضرورة تعزيز الضبط المؤسسي والاهتمام بمؤشرات السيولة لضمان الوفاء بالالتزامات المالية.

هدفت دراسة حسب الكريم (2019) إلى تقييم دور المراجعة الاستراتيجية في تقويم الأداء المالي في مصرفي أمدرمان الوطني وفيصل الإسلامي السوداني، لمعالجة الشكوك حول مصداقية التقارير المالية وجودة أداء المراجعة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واختبرت علاقات ارتباط بين المراجعة الاستراتيجية ومؤشرات السيولة والنشاط والربحية. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الاستراتيجية ساعدت في قياس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وحددت العلاقة بين الأرباح النقدية والاستثمارات، وعملت على تقييم العلاقة بين صافي الربح وحقوق المساهمين، مما يسهم في تقويم أدق للأداء المالي.

هدفت دراسة السيد ومحمود (2023) إلى تشخيص معوقات تطبيق المراجعة الاستراتيجية في المصارف السودانية وتسلط الضوء على فوائدها في تحسين الأداء المالي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وجمعت بيانات ميدانية عبر استبانة تم توزيعها على عينة من بنك أم درمان الوطني، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى أن مشاركة مجلس الإدارة في القرارات الاستراتيجية وفحص حوكمة المنظمة يساهمان بشكل فعال في تقويم الأداء المالي من خلال تحسين آليات الإفصاح والشفافية. وأوصت بإنشاء أقسام متخصصة للمراجعة الاستراتيجية وابتكار استراتيجيات مصرفية جديدة.

هدفت دراسة أحمد وموسى (2023) إلى قياس أثر المراجعة الاستراتيجية في زيادة جودة التقارير المالية الصادرة عن مكاتب المراجعة في السودان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ووزعت استبانة على ديوان المراجعة القومي ومجموعة من مكاتب المراجعة. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي وطردى بين ممارسات المراجعة الاستراتيجية وكل من سمّي الملاءمة والموثوقية في المعلومات المالية الواردة في التقارير، مما يعزز من مصداقيتها وفائدتها لمتخذي القرار.

يلاحظ الباحثان مما سبق، ان الدراسات السابقة تركز بشكل عام على المراجعة الاستراتيجية كمنظومة شاملة، وقياس أثرها على مخرجات واسعة مثل جودة التقارير المالية. غير أن هذه الدراسات أغفلت البعد التشغيلي الدقيق المتمثل في 'مراجعة منظومة المخرجات'، وكيفية تأثيره في جودة مدخلات التقويم المالي. كما أن معظمها اكتفى بالمؤشرات المالية التقليدية دون الخوض في تقييم مدى اعتماد المقاييس المتقدمة كالقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والتدفق

النقدي الحر (FCF) من هنا تبرز الفجوة التي تملؤها الدراسة الحالية، عبر ثلاثة مسارات: التركيز على بُعد 'مراجعة المخرجات'، وربطه السببي بمؤشرات التقويم المالي المتقدمة، وتطبيق هذا النموذج في سياق الشركات المصرفية المدرجة بالسوق السوداني. وتتميز الدراسة بتقديم نموذج تحليلي كمي دقيق يعتمد على تحليل الانحدار، مما يقدم دليلاً قوياً على كيفية تحويل التحسين التشغيلي إلى تقويم مالي أكثر دقة، مساهمة في سد ثغرة في أدبيات حوكمة الأداء ببيئات الأسواق الناشئة.

1.2 الإطار النظري

1.2 مراجعة منظومة المخرجات:

تُعرف مراجعة منظومة المخرجات (Outputs System Audit) بأنها عملية منهجية لتقييم وقياس المنتجات والخدمات المباشرة التي تنتجها العمليات التشغيلية، بهدف التحقق من جودتها وملاءمتها للمعايير المخططة، وقياس مدى مساهمتها المباشرة كحلقة وصل حاسمة في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية للمنظمة. (Ervianawati & Suryanto, 2023)

أيضاً عرفت بأنها: المرحلة التقييمية التي تلي تنفيذ الأنشطة مباشرة، وتهدف إلى قياس الكمية والنوعية للمخرجات الملموسة، وذلك للتحقق من تنفيذ المدخلات والأنشطة كما هو مخطط له، وتوفير البيانات الأساسية اللازمة لتقييم مسار التحقق من النتائج والأثر الاستراتيجي في مرحلة لاحقة. (Ervianawati & Suryanto, 2023)

كذلك عرفت بأنها: أداة تقييمية استباقية ورقابية تستهدف فحص وقياس نواتج العمليات والأنشطة الرئيسية، من أجل تحديد مواطن القوة والانحرافات، وتوفير معلومات تغذية راجعة (Feedback) تعزز من دقة التخطيط الاستراتيجي وضبط الأداء، وتضمن اتساق المخرجات التشغيلية مع الرؤية والأهداف الاستراتيجية الشاملة للمنظمة. (Hysong et al., 2020)

2.2 تقويم الأداء المالي:

يعتمد تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي على مجموعة مترابطة من المقاييس الكمية التي تقيس جوانب الصحة والكفاءة المالية للمنظمة، يركز الباحثان، على ثلاث فئات رئيسية ذات صلة مباشرة بالمصارف السودانية. تُعد هذه المقاييس أساسية لتحليل القدرة على تحقيق عوائد مستدامة، إدارة المخاطر السائلة، وخلق قيمة طويلة الأمد، حيث تُظهر الدراسات أنها تتأثر بعوامل داخلية مثل هيكل رأس المال وبنية التكاليف، وعوامل خارجية كالظروف الاقتصادية الكلية. (Petria et al., 2015)

1.2.2 مقاييس الربحية والكفاءة

تشمل مقاييس الربحية والكفاءة، مثل هوامش الربح الصافي (Net Profit Margin) ، نسبة العائد على الأصول (ROA) ، ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) ، أدوات أساسية لقياس كفاءة تحويل الإيرادات إلى أرباح في البنوك. ترتبط هذه المقاييس ارتباطاً وثيقاً بكفاءة العمليات التشغيلية، حيث يُشير انخفاض هوامش الربح إلى ضغوط تنافسية أو ارتفاع تكاليف التشغيل، كما أكدت دراسات تجريبية على بنوك أوروبية حيث يُفسر ROA نحو 60% من الاختلافات في الأداء. (Petria et al., 2015) كما تُبرز هذه المقاييس دور هامش الفائدة الصافي (NIM) في تعزيز الربحية تحت ضغوط التنظيم البازلي. (Ledhem, 2021)

2.2.2 مقاييس السيولة

تُقيّم مقاييس السيولة، مثل نسبة السيولة العامة (Current Ratio) ونسبة السيولة السريعة (Quick Ratio) ، قدرة البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون تعريض الاستقرار للخطر، مع التركيز في القطاع المصرفي على نسبة القروض إلى الودائع. (Loan-to-Deposit Ratio) أظهرت تحليلات على بنوك بريطانية ما بعد بازل III علاقة معقدة بين مخاطر السيولة والربحية، حيث يقلل ارتفاع السيولة الزائدة من العوائد لكنه يعزز الاستقرار. (Ghenimi et al., 2024) تستخدم هذه المقاييس للكشف عن الاختناقات المالية المبكرة، خاصة في أسواق ناشئة (Ledhem, 2021).

3.2.2 مقاييس خلق القيمة والنماذج التقديرية المتقدمة:

تشمل مقاييس خلق القيمة مثل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، التدفق النقدي الحر (FCF) ، ونموذج التدفقات النقدية المخصومة (DCF) أساليب متقدمة تركز على القيمة الاقتصادية الحقيقية فوق تكلفة رأس المال. يُحسب EVA كـ $EVA = (ROIC - WACC) \times Invested\ Capital$ ، مما يقيس كفاءة إنشاء قيمة للمساهمين، وقد أثبتت فعاليتها في تقييم بنوك الجزائر من خلال ربطه بانخفاض الربحية أثناء الأزمات. (Bensaid & Regaieg, 2023) أما DCF فيتوقع القيمة من خلال خصم التدفقات المستقبلية، مع تطبيقات إدارية في البنوك لتقييم الاستثمارات الرأسمالية. (Petria et al., 2015)

3.2 العلاقة بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي

تعتبر منظومة المخرجات جزءاً أساسياً من أي عملية إنتاجية أو خدمية، حيث تحدد النتائج النهائية التي تحققها المؤسسة. عندما تتم مراجعة هذه المنظومة بشكل دوري، يمكن تحديد مدى توافق المخرجات مع الأهداف المحددة مسبقاً. هذا التوافق له تأثير مباشر على الأداء المالي للمؤسسة؛ فإذا كانت المخرجات تتماشى مع توقعات السوق واحتياجات العملاء، فإن ذلك

يعزز من الإيرادات ويزيد من الربحية (Erviawati & Suryanto, 2023). بالإضافة إلى ذلك، تساعد مراجعة منظومة المخرجات في الكشف عن أي انحرافات أو مشكلات قد تؤثر سلباً على الأداء المالي. من خلال تحليل النتائج والتأكد من جودتها وكفاءتها، يمكن للإدارة اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين الأداء العام. وبالتالي، فإن العلاقة بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي تعكس أهمية التركيز على النتائج النهائية لضمان تحقيق أهداف مالية مستدامة وفعالة. (بوعباية، 2016).

3. الدراسة الميدانية

3.1 مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن المجتمع البحثي من العاملين في القطاع المصرفي المدرج بسوق الخرطوم للأوراق المالية (بنك فيصل الإسلامي، بنك أم درمان الوطني، بنك الخرطوم) والمُشاركين بشكل مباشر في العمليات المالية والمحاسبية والرقابية. وتمثّلت عينة الدراسة في (110) مفردة، جرى اختيارها عشوائياً من هذا المجتمع. وشملت العينة فئات مهنية متخصصة كالمحاسبين والمراجعين الداخليين والمديرين ورؤساء الأقسام، مما يضمن تمثيلاً ملائماً لوجهات نظر المختصين في القطاع المصرفي السوداني.

3.2 الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، اعتمدت الدراسة على منهجية إحصائية متكاملة. فبعد جمع البيانات عبر الاستبانة، تم معالجتها وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتم التحقق من صدق الأداة بعرضها على 10 محكمين أكاديميين، وقياس ثباتها الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا الذي تفوقت قيمه على المعيار المقبول (0.60). واستخدم الإحصاء الوصفي (المتوسطات، الانحراف المعياري، التكرارات) لوصف خصائص العينة واتجاهاتها. ولاختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين المتغيرات، تم تطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط كأداة رئيسية للإحصاء الاستدلالي.

الجدول رقم (1) معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحاور	العبارات	الثبات	المصدقية
المحور الأول: مراجعة منظومة المخرجات	6	.927	0.963
المحور الثاني: تقويم الأداء المالي	16	.948	0.974
جميع المحاور	22	.962	0.981

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يكشف الجدول (1) عن درجة عالية من المصدقية والثبات الداخلي لأداة الدراسة، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبانة مجتمعة (22 عبارة) قيمة مرتفعة جداً (0.981)، مما

يعكس اتساقاً قوياً وموثوقية كبيرة في استجابات أفراد العينة. وعلى مستوى المحاور الفرعية، سجل المحور الثاني "تقويم الأداء المالي" أعلى معامل ثبات (0.974)، يليه المحور الأول "مراجعة منظومة المخرجات" (0.963). وتشير جميع القيم الواردة في الجدول إلى تجاوزها الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.70) بفارق كبير، حيث تراوحت بين (0.963 و 0.981)، مما يؤكد تمتع أداة الدراسة بثبات داخلي عالٍ، ويمنح الثقة العلمية في قدرتها على قياس متغيرات البحث بدقة والوصول إلى نتائج رصينة تحقق أهداف الدراسة.

3.3 التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمحاور:

1.3.3 المحور الأول: مراجعة منظومة المخرجات:

الجدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمحور الأول مراجعة منظومة المخرجات

العبارة	أو وافق بشدة		أو وافق		محايد		لا أو وافق		لا أو افق بشدة	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1. مراجعة جودة المخرجات بشكل دوري.	65	59.1	38	34.5	5	4.5	2	1.8	0	0.0
2. ضمان توافق المخرجات مع الأهداف المحددة.	55	50.0	47	42.7	6	5.5	2	1.8	0	0.0
3. تحديد الانحرافات في منظومة المخرجات.	48	43.6	46	41.8	12	10.9	2	1.8	2	1.8
4. تعزيز كفاءة العمليات لتحقيق مخرجات أفضل.	63	57.3	43	39.1	2	1.8	2	1.8	0	0.0
5. تحسين المخرجات لتلبية احتياجات العملاء.	52	47.3	50	45.5	4	3.6	4	3.6	0	0.0
6. تحليل أثر منظومة المخرجات على الأداء المالي.	57	51.8	47	42.7	4	3.6	2	1.8	0	0.0

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الجدول (2) اتجاهات أفراد عينة الدراسة تجاه محور مراجعة منظومة المخرجات. تكشف البيانات عن توجه جماعي إيجابي مرتفع، حيث تتفوق نسبة الموافقة المركبة ("أوافق بشدة" + "أوافق") بشكل ملحوظ على باقي الاستجابات في جميع العبارات، لتؤسس لإجماع مؤسسي واضح حول أهمية هذا البعد.

تنصدر عبارة "مراجعة جودة المخرجات بشكل دوري" قائمة العبارات بأعلى نسبة موافقة مطلقة (93.6%)، حيث انعكس هذا الإجماع في اختيار 59.1% من أفراد العينة لمستوى "أوافق بشدة".

هذا التركيز القوي على الدورية والتكرار في المراجعة لا يؤكد فقط على أهميتها، بل يشير إلى تبني ضمني لمنهج التحسين المستمر كجزء لا يتجزأ من الثقافة التنظيمية. كما جاءت عبارة "تعزيز كفاءة العمليات لتحقيق مخرجات أفضل" في مركز متقدم جداً (بنسبة موافقة 96.4%)، لتعزيز الصورة ذاتها التي تضع المراجعة في موقع المحرك الاستباقي لتحسين الأداء الداخلي.

في المقابل، وعلى الرغم من الهيمنة الواضحة للاتجاه الإيجابي، تبرز بعض النقاط التي تحمل دلالة تحليلية خاصة. فجاءت عبارة "تحديد الانحرافات في منظومة المخرجات" كأقل العبارات حصولاً على نسبة الموافقة المركبة (85.4%)، مع تسجيلها لأعلى نسبة استجابة في فئة "محايد" (10.9%)، وهي النسبة الأعلى بين جميع العبارات. هذا التفاوت النسبي قد يُفسّر بأن عملية الكشف التشخيصي الدقيق عن الانحرافات تمثل التحدي الأكبر في الممارسة العملية، ربما بسبب تعقيدات القياس أو نقص في الأدوات التحليلية الملائمة، أو حتى بسبب طبيعة بعض الانحرافات التي قد تكون كامنة أو غير مباشرة. كما لوحظ أن العبارة الخاصة "بضمان توافق المخرجات مع الأهداف المحددة" سجلت أعلى نسبة موافقة بدرجة "أوافق" فقط (42.7%) مقابل 50% "أوافق بشدة"، مما قد يوحي بأن تحقيق هذا التوافق التام يُعتبر هدفاً مثالياً يُوافق عليه الجميع، لكن تحقيقه على أرض الواقع يتطلب جهداً استثنائياً لا يصل إليه الجميع بنفس الدرجة من الثقة.

من الملفت أن عبارة "تحليل أثر منظومة المخرجات على الأداء المالي" حظيت بموافقة قوية جداً (94.5%)، مع حصولها على ثاني أعلى نسبة "أوافق بشدة" مطلقة (51.8%) بعد عبارة مراجعة الجودة الدورية. هذا يعكس وعياً عميقاً وواضحاً لدى المبحوثين بالعلاقة السببية بين جودة المخرجات والنتائج المالية.

2.3.3 المحور الثاني: تقويم الأداء المالي

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمحور الثاني تقويم الأداء المالي

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1. قياس الأداء المالي بانتظام.	60	54.5	46	41.8	4	3.6	0	0.0	0	0.0
2. تحليل المؤشرات المالية بشكل مستمر.	63	57.3	39	35.5	8	7.3	0	0.0	0	0.0
3. مراجعة البيانات المالية لتحديد نقاط الضعف.	62	56.4	37	33.6	11	10.0	0	0.0	0	0.0
4. تعزيز الشفافية في عرض الأداء المالي.	72	65.5	28	25.5	10	9.1	0	0.0	0	0.0
5. تحسين الكفاءة المالية	61	55.5	36	32.7	11	10.0	2	1.8	0	0.0

										للمؤسسة.
0.0	0	1.8	2	5.5	6	41.8	46	50.9	56	6. تحليل نسب الربحية بشكل دوري.
0.0	0	3.6	4	10.0	11	44.5	49	41.8	46	7. استخدام التقارير المالية لتحسين الأداء.
0.0	0	0.0	0	7.3	8	41.8	46	50.9	56	8. تعزيز اتخاذ القرارات بناءً على الأداء المالي.
0.0	0	0.0	0	9.1	10	32.7	36	58.2	64	9. تحسين التدفقات النقدية لتحقيق الاستدامة.
0.0	0	1.8	2	3.6	4	43.6	48	50.9	56	10. تطوير استراتيجيات مالية تدعم أهداف المؤسسة.
0.0	0	0.0	0	9.1	10	50.0	55	40.9	45	11. استخدام مؤشرات هامش الربح لتقييم الكفاءة.
0.0	0	0.0	0	10.9	12	43.6	48	45.5	50	12. استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)
0.0	0	0.0	0	14.5	16	36.4	40	49.1	54	13. استخدام مؤشر التدفق النقدي الحر (FCF)
0.0	0	0.0	0	12.7	14	40.0	44	47.3	52	14. التحليل باستخدام التدفقات النقدية المخصومة (DCF)
0.0	0	0.0	0	9.1	10	47.3	52	43.6	48	15. استخدام تحليل DCF لتحسين إدارة السيولة.
0.0	0	0.0	0	8.2	9	46.4	51	45.5	50	16. استخدام النسب المالية المتقدمة (التداول، السيولة السريعة).

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الجدول (3) التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول محور تقويم الأداء المالي. تُشير النتائج إلى وجود موقف إيجابي قوي جداً تجاه هذا المحور، حيث تجاوزت نسبة الموافقة المركبة (أوافق + أوافق بشدة) على جميع العبارات الستة عشر حاجز 85%، بل واقتربت من الإجماع (100%) في العديد من الممارسات الأساسية، مما يؤكد على ترسخ ثقافة القياس والتحليل المالي بين أفراد العينة المتخصصة.

برزت العبارات المتعلقة بالمبادئ الأساسية والرئيسية لتقويم الأداء في صدارة القائمة. فجاءت عبارة "قياس الأداء المالي بانتظام" في المقدمة بأعلى نسبة موافقة مركبة مطلقة بلغت 96.4%، تليها مباشرة عبارة "تعزيز الشفافية في عرض الأداء المالي" بنسبة 91.0% (مع أعلى نسبة "أوافق بشدة" في هذا المحور بلغت 65.5%)، مما يعكس الإدراك الجمعي لأهمية الانتظام والوضوح كأركان لا غنى عنها لأي نظام تقويم فاعل. كما حظيت العبارات المرتبطة باستخدام هذا التقويم في دعم عملية صنع القرار وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، مثل "تعزيز اتخاذ القرارات بناءً على الأداء المالي" و "تطوير استراتيجيات مالية تدعم أهداف المؤسسة" و "تحسين التدفقات النقدية لتحقيق الاستدامة"، على موافقة مركبة عالية تجاوزت 92%، مؤكدةً على النظرة التكاملية للأداء المالي كأداة إدارية استراتيجية وليس مجرد إجراء رقابي.

في المقابل، وعلى الرغم من الحصول على موافقة مركبة عالية (تتراوح بين 89.1% و 91.9%)، سجلت العبارات المتعلقة بالمؤشرات والأدوات التحليلية المتقدمة والمتخصصة أدنى النسب في هذا المحور، وهي: "استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة" (89.1%) (EVA)، و "استخدام مؤشر التدفق النقدي الحر" (85.5%) (FCF)، و "التحليل باستخدام التدفقات النقدية المخصصة" (87.3%) (DCF) الأكثر دلالة هو الارتفاع الملحوظ في نسبة الاستجابة "المحايدة" تجاه هذه الأدوات، حيث وصلت إلى 14.5% لمؤشر التدفق النقدي الحر، مما يشير بشكل واضح إلى وجود فجوة بين الإقرار النظري بأهمية هذه المقاييس المتقدمة ودرجة الإلمام التطبيقي أو الاستخدام الفعلي لها في البيئة العملية للشركات السودانية المدرجة. كما أن عبارة "استخدام التقارير المالية لتحسين الأداء" سجلت نسبة موافقة مركبة بلغت 86.3%، وهي أقل من المتوسط العام للمحور، مما قد يُلمح إلى تحدي في تحويل البيانات المالية إلى خطط عمل إصلاحية ملموسة. يُستنتج من ذلك وجود أساس قوي ومقبول على نطاق واسع لممارسات تقويم الأداء المالي التقليدية والاستراتيجية، مع إبراز حاجة ماسة لسد الفجوة المعرفية والتطبيقية فيما يخص أدوات التحليل المالي الحديثة والمتطورة، وذلك لتمكين الإدارات المالية من تقديم تحليلات أعمق تقود إلى قرارات أكثر دقة وقيمة مضافة حقيقية للمساهمين.

4.3 الإحصاءات الوصفية لعبارات المحاور:

1.4.3 المحور الأول: مراجعة منظومة المخرجات

الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية للمحور الأول مراجعة منظومة المخرجات

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
1. مراجعة جودة المخرجات بشكل دوري.	4.49	.75109	89.8	أوافق بشدة
2. ضمان توافق المخرجات مع الأهداف المحددة.	4.39	.75535	87.8	أوافق بشدة
3. تحديد الانحرافات في منظومة المخرجات.	4.24	.85593	84.8	أوافق بشدة
4. تعزيز كفاءة العمليات لتحقيق مخرجات أفضل.	4.5	.71356	90	أوافق بشدة
5. تحسين المخرجات لتلبية احتياجات العملاء.	4.35	.79490	87	أوافق بشدة
6. تحليل أثر منظومة المخرجات على الأداء المالي.	4.43	.73521	88.6	أوافق بشدة
الاتجاه العام للمحور ككل	4.46	.58196	89.2	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر الجدول (4) اتجاهًا إيجابيًا وقويًا لدى عينة الدراسة نحو ممارسات مراجعة منظومة المخرجات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.46) بانحراف معياري منخفض (0.58)، مما يعكس موافقة عامة عالية ودرجة تجانس ملحوظة في آراء المبحوثين. وقد تركزت أعلى الموافقات على الجوانب التنفيذية والتحسينية، حيث تصدرت عبارة "تعزيز كفاءة العمليات لتحقيق مخرجات أفضل" قائمة العبارات بمتوسط (4.50)، مما يؤكد النظرة الاستباقية التي تضع المراجعة كأداة فاعلة لرفع كفاءة العمل الداخلي وليس كإجراء رقابي سلبي فقط.

في المقابل، وعلى الرغم من المستويات العالية للموافقة على جميع العبارات، لوحظ أن العبارات المتعلقة بالتشخيص الدقيق والقياس المباشر للأثر سجلت نسبياً بعض المؤشرات الأقل. فجاءت عبارة "تحديد الانحرافات في منظومة المخرجات" بالأدنى بين متوسطات العبارات (4.24) وبأعلى انحراف معياري (0.86)، تلاها مباشرة في الترتيب عبارة "ضمان توافق المخرجات مع الأهداف المحددة" بمتوسط (4.39). هذا النمط يشير إلى وجود فجوة تطبيقية محتملة بين الإدراك النظري لأهمية المراجعة وبين التحديات العملية في تنفيذها التشخيصي الدقيق وربطها المباشر بالأهداف الاستراتيجية المعلنة.

تؤكد هذه النتائج مجتمعة أن أفراد العينة يدركون بقوة القيمة الاستراتيجية لمراجعة المخرجات ويعتبرونها ركيزة لتحسين الكفاءة الداخلية وخدمة العملاء.

2.4.3 المحور الثاني: تقويم الأداء المالي

الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني تقويم الأداء المالي

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة
1. قياس الأداء المالي بانتظام.	4.6	.69335	92	أوافق بشدة
2. تحليل المؤشرات المالية بشكل مستمر.	4.51	.57062	90.2	أوافق بشدة
3. مراجعة البيانات المالية لتحديد نقاط الضعف.	4.5	.63173	90	أوافق بشدة
4. تعزيز الشفافية في عرض الأداء المالي.	4.46	.67290	89.2	أوافق بشدة
5. تحسين الكفاءة المالية للمؤسسة.	4.56	.65703	91.2	أوافق بشدة
6. تحليل نسب الربحية بشكل دوري.	4.42	.74664	88.4	أوافق بشدة
7. استخدام التقارير المالية لتحسين الأداء.	4.42	.68244	88.4	أوافق بشدة
8. تعزيز اتخاذ القرارات بناءً على الأداء المالي.	4.25	.78034	85	أوافق بشدة
9. تحسين التدفقات النقدية لتحقيق الاستدامة.	4.44	.62849	88.8	أوافق بشدة
10. تطوير استراتيجيات مالية تدعم أهداف المؤسسة.	4.49	.66007	89.8	أوافق بشدة
11. استخدام مؤشرات هامش الربح لتقييم كفاءة المؤسسة في تحويل الإيرادات إلى أرباح	4.44	.65703	88.8	أوافق بشدة
12. استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) لتقييم القيمة التي تخلقها المؤسسة للمساهمين	4.32	.63436	86.4	أوافق بشدة
13. مؤشر التدفق النقدي الحر (Free Cash Flow) لتقويم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الاستثمارات	4.35	.66961	87	أوافق بشدة
14. التحليل باستخدام التدفقات النقدية المخصومة (DCF) لتوفير تقييم دقيق للقيمة الحالية للمؤسسة	4.35	.72234	87	أوافق بشدة
15. استخدام تحليل (DCF) لتحسين إدارة السيولة في المؤسسة	4.35	.69647	87	أوافق بشدة
16. استخدام النسبة المالية المتقدمة مثل (التداول، السيولة السريعة) لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل	4.35	.64162	87	أوافق بشدة
الاتجاه العام للمحور ككل	4.37	.63331	87.4	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يوضح الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لمحوّر تقويم الأداء المالي بلغ (4.37) بانحراف معياري منخفض (0.63) ، مما يدل على موافقة قوية ودرجة عالية من التجانس في آراء أفراد العينة تجاه ممارسات وأدوات قياس الأداء المالي. تظهر النتائج اتجاهاً إيجابياً واضحاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بين (4.25) و(4.60)، وجميعها تقع ضمن نطاق الموافقة القوية (أكبر من 4.0).

سجلت العبارات المتعلقة بالممارسات الأساسية والتأسيسية أعلى المتوسطات الحسابية. فقد تصدرت "قياس الأداء المالي بانتظام" القائمة بأعلى متوسط مطلق بلغ (4.60)، تليها مباشرة "تحسين الكفاءة المالية للمؤسسة". (4.56) وهذا يؤكد ترسيخ ثقافة القياس المنتظم والتحسين المستمر كأساسيات غير قابلة للتفاوض في الإدارة المالية الرشيدة. في المقابل، سجلت العبارات المتعلقة بالمؤشرات والأدوات التحليلية المتقدمة والمتخصصة أدنى المتوسطات. حيث حصلت "استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة" (EVA) على أدنى متوسط بلغ (4.32)، بينما حصلت مجموعة من الأدوات المتقدمة الأخرى (DCF, DCF, النسب المتقدمة) على متوسط موحد نسبياً بلغ (4.35) الأكثر لفتاً للنظر هو أن عبارة "تعزيز اتخاذ القرارات بناءً على الأداء المالي" سجلت متوسطاً منخفضاً نسبياً (4.25) ، مما يشير إلى فجوة مثيرة للاهتمام بين توفر البيانات والإفصاح عنها وبين الاستخدام الفعلي والفاعل لهذه البيانات في قلب عملية صنع القرار الاستراتيجي.

يستخلص الباحثان أن هناك إجماعاً قوياً على الأركان التقليدية لتقويم الأداء المالي (القياس، التحليل، الشفافية)، مما يعكس نضجاً في الممارسات الأساسية. إلا أن النتائج تُظهر بوضوح فجوة مزدوجة: أولاً، فجوة في تبني وتطبيق المؤشرات المالية المتقدمة التي تقيس خلق القيمة الحقيقية (مثل EVA) وتقييمها على المدى الطويل (مثل DCF). ثانياً، فجوة ربما تكون أكثر خطورة، بين توفر المعلومات المالية وبين ترجمتها إلى قرارات إدارية محسنة. مما يشير إلى تحدي تحوُّل من "ثقافة إعداد التقارير" إلى "ثقافة استخبارات الأعمال" القائمة على التحليل المتعمق. لذا، فإن تعزيز القدرات التحليلية المتخصصة وربط أنظمة تقويم الأداء مباشرة بآليات صنع القرار تُعد ضرورة ملحة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الممارسات في دعم التنافسية والاستدامة المالية للشركات السودانية المدرجة.

5.3 اختبار الفرضيات

اختبار فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي. لاختبار صحة هذه الفرضية، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار لفرضية الدراسة

نموذج الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
النموذج	.804a	.647	.644
التباين (ANOVA)	قيمة (F)		مستوى المعنوية (Sig.)
	197.826		.000b
معاملات الانحدار	قيمة المعامل (B)	قيمة (T)	مستوى المعنوية (Sig.)
	1.761	9.211	.000
الثابت			.000
مراجعة منظومة المخرجات	.605	14.065	.000

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

كشف تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول (6) عن وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.804) مما يشير إلى علاقة موجبة وقوية للغاية. بينما بلغ معامل التحديد (0.647) مما يعني أن مراجعة منظومة المخرجات تفسر ما نسبته 64.7% من التباين في تقويم الأداء المالي. وأظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) دلالة إحصائية عالية عند مستوى (0.000) بقيمة (F = 197.826) كما أكدت معاملات الانحدار على أن معامل الثابت (1.761) كان دالاً إحصائياً عند مستوى (0.000)، وكان معامل الانحدار لمراجعة منظومة المخرجات (0.605) دالاً إحصائياً عند مستوى (0.000) بقيمة (T = 14.065).

بناءً على هذه النتائج الإحصائية الدالة، يمكن قبول فرضية الدراسة التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية وقوية بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي. تشير النتائج إلى أن مراجعة منظومة المخرجات (مراقبة الجودة، قياس الانحرافات، تحليل الأثر) هي المكون الأكثر ارتباطاً المباشر والأقوى تأثيراً في عملية تقويم الأداء المالي، حيث يعتمد دقة وموثوقية التقويم المالي على فعالية الرقابة على المخرجات النهائية.

4.الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1.أكدت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين مراجعة منظومة المخرجات وتقويم الأداء المالي في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة بوبعاية (2016)، التي أكدت أن المراجعة الاستراتيجية تمثل أسلوباً فعالاً لتقديم تقييم متكامل للموقف الاستراتيجي للمؤسسة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي. كما دعمت دراسة عثمان (2017) هذا الاتجاه، حيث أشارت إلى أن المراجعة الاستراتيجية تقدم مقترحات تصحيحية وتعزز تقويم الأداء بمقارنة النتائج بالأهداف. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت دراسة حسب الكريم (2019) أن المراجعة الاستراتيجية تساعد في قياس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح وتقييم العلاقة بين صافي الربح وحقوق المساهمين، مما يسهم في تقويم أدق للأداء المالي. ما يميز نتيجة دراسة الباحثين هو التركيز على مراجعة منظومة المخرجات كعامل محدد في تحسين الأداء المالي، مما يضيف بُعداً جديداً إلى الأدبيات السابقة.

2.أظهر التحليل أن فعالية مراجعة المخرجات، وتحديدًا نجاحها في تعزيز كفاءة العمليات، تُشكل مؤشراً متقدماً يُبنى بتحقيق كفاءة مالية أعلى وقدرة على المتابعة المنتظمة للأداء في المصارف السودانية.

تتسق هذه النتيجة مع ما أورده دراسة أحمد (2018)، التي أشارت إلى أن التنوع في المحفظة التمويلية يحد من مخاطر التمويل ويرفع من القدرة التمويلية، مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي. كما أكدت دراسة السيد ومحمود (2023) أن مشاركة مجلس الإدارة في القرارات الاستراتيجية وفحص حوكمة المنظمة يساهمان بشكل فعال في تقويم الأداء المالي من خلال تحسين آليات الإفصاح والشفافية. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت دراسة أحمد وموسى (2023) وجود ارتباط قوي وطردى بين ممارسات المراجعة الاستراتيجية وسمتي الملاءمة والموثوقية في المعلومات المالية، مما يعزز من مصداقيتها وفائدتها لمتخذي القرار. ما يميز نتيجة دراسة الباحثين هو التركيز على فعالية مراجعة المخرجات كأداة للتنبؤ بالكفاءة المالية والقدرة على المتابعة المنتظمة للأداء، مما يضيف بُعداً تنبؤياً هاماً للأدبيات السابقة.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالاتي:

- على إدارات الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية إدماج 'مراجعة منظومة المخرجات' رسمياً في أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر، نظراً لتأثيرها المثبت على الأداء المالي.

- ويتطلب ذلك تطوير مؤشرات أداء واضحة وربطها بالمؤشرات المالية، والاستثمار في أنظمة تكنولوجية تتيح المراجعة المستمرة، وتدريب فرق المراجعة الداخلية على تحليل الأثر المالي.
- على الهيئة الرقابية وسوق الخرطوم للأوراق المالية تطوير دليل إرشادي معياري لمراجعة المخرجات، وتعديل متطلبات الإفصاح لإدراج معلومات عنها في التقارير السنوية، واعتماد كفاءتها معياراً في التقييم الدوري للشركات.
 - يجب على المراجعين الخارجيين تضمين تقييم فعالية هذه المنظومة ضمن نطاق تدقيقهم. ويمكن للمكاتب المتخصصة تقديم خدمات استشارية لمساعدة الشركات في بنائها.
 - عقد ورش عمل وجلسات توعوية مشتركة بين الأكاديميين والممارسين لتسليط الضوء على الأثر الاستراتيجي لمراجعة المخرجات، وتبادل أفضل الممارسات المستخلصة من هذه الدراسة وغيرها.

2.المراجع:

- أحمد، صفوان عبد المنعم أرباب، و موسى، أسعد مبارك حسين. (2023). أثر المراجعة الاستراتيجية في زيادة جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 10 (2)، 192-215.
- أحمد، صالح عباس أحمد. (2018). *أثر مخاطر التمويل على الأداء المالي للمصارف* (رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، الخرطوم، السودان.
- السيد، عبد السلام عوض خير، و محمد، عادل محمد محمود. (2023، فبراير). معوقات تطبيق المراجعة الاستراتيجية وانعكاساتها على تقويم الأداء المالي في المصارف السودانية: دراسة ميدانية. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية*، 6 (24) المركز الديمقراطي العربي.
- بوعاية، حسان. (2016). فاعلية المراجعة الاستراتيجية في تقييم وتقويم أداء المؤسسات الاقتصادية. *المجلة العلمية، جامعة محمد بوضياف*، 18، 181-200.
- حسب الكريم، قرشي النور الأمين. (2019). *دور المراجعة الاستراتيجية في تقويم الأداء المالي: دراسة ميدانية على مصرفي أم درمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي* (بحث تكميلي ماجستير). جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- عثمان، الطيب عثمان فضل. (2017). *المراجعة الاستراتيجية ودورها في تقويم الأداء المالي والإستراتيجي في شركات السكر بالسودان* (دراسة حالة شركة السكر السودانية المحدودة) (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- Ervianawati, E., & Suryanto, T. (2023). The effect of operational audit and implementation of internal control on the effectiveness of health services in hospitals. *Journal of Public Administration and Finance Management*, 1(1), 1-12.
- Hysong, S. J., et al. (2020). Audit and Feedback as a Quality Strategy. In *Making Health Care Safer II: An Updated Critical Analysis of the Evidence for Patient Safety Practices*. NCBI Bookshelf.
- Bensaid, B., & Regaieg, R. (2023). Performance evaluation of commercial banks using EVA and MVA indicators: Case of the national bank of Algeria. *International Journal of Economics and Public Policy*, 1(1), 1-15.

- Ghenimi, A., et al. (2024). The Influence of Liquidity Risk on Financial Performance: Evidence from UK Commercial Banks Post-Basel III. *Journal of Banking Regulation*.
- Ledhem, R. (2021). Financial performance of commercial banks in the emerging markets. *Corporate Governance and Organizational Behavior Review*, 5(2), 129-143
- Petria, N., Capraru, B., & Ihnatov, I. (2015). Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia Economics and Finance*, 20, 518-524.
- بوعاية حسان، (2016م)، فاعلية المراجعة الاستراتيجية في تقييم وتقويم أداء المؤسسات الاقتصادية بالتطبيق على تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة، الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 9، العدد 15،